

الفصل السابع

مستقبل التعليم في الجماهيرية

العزيرة الليبية

مقدمة :

تعرض الباحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة والخاصة بالإطار النظري لها إلى أن أهمية دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم وتأثير التعليم فيها لا تنحصر في الفهم الجيد والعميق للنشاط التربوي ، والوقوف على تأثير كل منها في الآخر وتأثره به . وإنما تمتد هذه الأهمية إلى استشراف المستقبل الذي ينبغي أن يكون عليه هذا التعليم استناداً إلى تطور هذه العوامل .

واستشراف المستقبل التعليمي هو مهمة هذا الفصل . وفيه يحاول الباحث - جهد طاقته - إن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم في ليبيا .

ولكن نظراً لأن هذه الدراسة وقفت عند عام ١٩٦٩ م . وأن ثورة الفاتح من سبتمبر التي قامت في هذا العام قد أحدثت الكثير من التطور في التعليم وفي الجوانب التي يتأثر بها ويؤثر فيها ، فإن الباحث سوف يحاول تقييم هذه الجهود بصورة إجمالية لمعرفة مدى ما حققته من آمال الشعب في هذه الجوانب . على أن منجزات ثورة الفاتح في مجال التعليم تستحق دراسة خاصة تكون مستفيضة وعميقة . وربما كانت هذه الدراسة من ضمن طموحات الباحث في دراسته المستقبلية .

خصائص العملية التعليمية :

« يعيش التعليم فى معظم دول العالم اليوم أزمة حقيقية اختلفت أبعادها ، وتنوعت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى غيرها . ورغم هذا التنوع والاختلاف ، فإنه لا بد من التسليم بأن طبيعة العملية التعليمية ذاتها تضيف أبعادا جديدة إلى هذه الأزمة ، وأن التطور الذى يحدث فى عالم اليوم تتسارع خطاه وتتزايد يوما بعد يوم ، الأمر الذى يودى الى تفاقم هذه الازمة وزيادة حدتها وانعكاساتها ما لم تتخذ إجراءات جادة حيالها.

فنحن إذا نظرنا إلى العملية التعليمية ، فإنه يبدو لنا أن مردود تطويرها يختلف عن أى عمليات أخرى ، فهى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتظهر نتائجها ، كما أنها عملية تتسم بالتعقيد والتشابك والتداخل ، سواء مع المتغيرات العالمية والمحلية أو من حيث اتصالها بالبشر أو الانسان بواقعة الاجتماعى والاقتصادى ، وتأثيرها به وتأثيرها فيه ، أو من حيث ضرورة اتصافها بالطموح الذى يجب أن يتجاوز الواقع بتحدياته ، وأن يتعامل فى نفس القوت مع المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وهو بطبيعته غير منظور وغير معروف ، ويصعب التكهن بأبعاده والتوقع لملاساته ،^(١) .

وإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة لطبيعة ازمة التعليم بصفة عامة ، فإن الوضع لن يختلف كثيرا عند التعرض لازمة التعليم فى ليبيا ، وإن كانت أكثر تأثراً بالبعد التاريخى ، وبما مرت به ليبيا من ظروف انعكست وأثرت فى التعليم حتى وقتنا الحاضر . « التعليم له مقوماته وقيمه ورسالته وآلياته لتحقيق اهدافه ، وهو فى ذلك كله لاينعزل ، ولايمكن ان ينعزل عن حركة المجتمع ، او حركة التاريخ ، فالعلاقة بينهما حية ومتبادلة ومستمرة ،^(٢) .

لقد اصبح التعليم فى أيامنا هذه الوسيلة الفعالة التى تلجأ اليها البلاد الواعية للنهوض بمختلف أوجه الحياة الاجتماعية ، وماتنطوى عليه من اهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، والازدهار الاقتصادى ، واعداد المواطن الصالح الناضج فى شخصية

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٥ .

المتكامل في نفسيته الواعى في تفكيره ، أى أن التعليم لم يعد هدفا في حد ذاته ، ولم تعد المعاهد العليا بروجاً مقلدة على نفسها ، بل أصبحت نموذجاً مصغراً من الحياة تحمل على عاتقها دراسة الواقع الاجتماعى ، وتخطط من أجل علاج مشاكله وتساهم مساهمة فعالة في تحقيق الاهداف التى تصبو اليها الامة في مختلف المجالات .

« وإذا أردنا أن نعبر بلغة الاقتصاد ، فإننا نستطيع أن نقول . ان التعليم لم يعد بمثابة سلعة استهلاكية بل أصبح مادة استثمارية اساسية ،^(١) .

« ومن هنا نرى الامم الواعية ، التى تفهت واقعتها التفهم الصحيح ، تسعى من أجل بناء صرحها العلمى والثقافى بكل ماأوتيت من قوة وجهد ، ونستطيع ان نتخذ من اليابان مثلاً حديثاً فعندما ارادت هذه الامة ان تبنى صرح حضارتها وجهت كل اهتمامها الى استثمار طاقاتها البشرية ، فأفسحت المجال امامها للتعليم والتدريب والتثقيف في مختلف المجالات ، وعلى مختلف المستويات ، وذلك لانها أدركت ان تعبئة الموارد الذهنية هى المهمة الرئيسية التى تتطلب الاسبقية على جميع الاعتبارات فى الوقت الحاضر ، كما ادركت ان سوء التغذية الذهنية وقلة الفرص التعليمية ، هى السبب الاساسى فى الثغرة القائمة بين الشعوب ،^(٢) .

ومن المشاكل الرئيسية التى عانت منها ليبيا أثناء فترات الحكم الاستعمارى هو الحرمان من التعليم الهادف ، الذى يحقق حاجات البلاد في مختلف المجالات ، فقد سيطر المستعمرون على هذا المرفق الهام سيطرة تامة ، ووجهوه الوجهة التى تتلاءم مع نواياهم ومخططاتهم الاستعمارية ، وهكذا حرمت البلاد من التعليم التكنولوجى ، مما جعلها تفتقر إلى الآن إلى الأيدى الماهرة الفنية فى مجال الزراعة والصناعة والهندسة والطب الخ كما حرمت من التعليم الفكرى والروحى الهادف . لقد ورثت ليبيا بعد تخلصها من الحكم العثمانى ثم من الاحتلال الايطالى ثم من الإدارتين الانجليزية والفرنسية ، تركة مثقلة فى مجال التعليم ، كما ورثت فى غير التعليم من نواحي الحياة الاخرى ، مشكلات كان عليها ان تواجهها بقوة وبسرعة حتى تتخلص

(١) أحمد الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٢) فاطمة الجيوش ، التربية العامة ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الرابعة ١٩٩٥م ص ٤٥ .

من التخلف الذى فرض عليها لسنوات طويلة من تاريخها ، وفى الحقيقة ان الدولة بعد الاستقلال بدلت مساعى كبيرة لتخليص البلاد من تخلفها فى مجال التعليم . الا ان هذه الجهود لم تكن قادرة على التصدى للمشاكل الادارية والفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان النظام التعليمى يجابها لذلك بقى النظام التعليمى خلال الخمسينات والستينات متخلفا عن ركب التقدم والاتجاهات التربوية الحديثة .

منذ قيام ثورة الفتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ م أولت قطاع التعليم اهتماما متزايدا ، حيث بدأت بتعميم التعليم الذى كان يواجه العديد من المشاكل والصعوبات سواء بالنسبة للاحتياج من المدرسين وكفايتهم او فى توفير المبنى المدرسى واتساع انتشاره أوفى تطوير المناهج شكلا ومحتوى .

، ولذلك فقد اعدت الخطة العشرية لقطاع التعليم (١٩٧٣/٧٢ - ١٩٨٢/٨١) لمعالجة هذه المشاكل ، وانبثقت عن هذه الخطة خطط متوسطة الاجل بدأت بالخطة الثلاثية (٧٢ - ١٩٧٥) والخطة الخمسية الاولى (٧٦ - ١٩٨٠) والخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) واخيرا الخطة الخمسية الحالية (٨٦ - ١٩٩٠) وتحددت لتلك الخطة مستهدفات تركزت فى البداية على الجانب الكمي مع عدم إغفال الجانب الكيفى ، ثم جاءت الخطة اللاحقة للخطة الثلاثية مستهدفة الاهتمام بالجانبين الكمي والكيفى ، ويجرى حاليا العمل بالخطة الخمسية (٨٦ - ١٩٩٠) والتي تعتبر انطلاقة جديدة لتطوير الجانب الكيفى للنظام التعليمى ، وذلك بتطبيق البنية التعليمية الجديدة، (١) .

وقد تدرج تطور اهداف التربية والتعليم بحيث اتجهت فى المرحلة الابتدائية الى تقديم أساسيات المعرفة ، وفى المرحلة الاعدادية الى مساعدة التلميذ على اكتشاف ميوله وقدراته ، واتجهت المرحلة الثانوية الى اعداد الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية والانخراط فى مجالات العمل من خلال الاعداد الفنى والمهنى .

ونتيجة لما بذل من جهود لتحقيق مستهدفات الخطط التعليمية من حيث نشر العملية التعليمية فى كافة ارجاء البلاد وفتح المجالات امام من فاتتهم فرص التعليم ، فقد تطورت اعداد التلاميذ والطلاب والمدرسين والمباني المدرسية وغيرها من العناصر

(١) مصطفى ابو شعالة ، بنية النظام التعليمى وتطوره ، مرجع سابق ص ١٢ .

الأساسية للعملية التعليمية . فمن ناحية التعليم الابتدائي فقد شهد تطورا كميا هائلا حيث ارتفع عدد التلاميذ والتلميذات في المرحلة الابتدائية من ٢٧٠٦١٧ تلميذاً وتلميذة في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ إلى ٧٩٩٤٠٣ تلاميذ وتلميذات في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٢٩٥٤٪ اي تضاعفت حوالى ثلاث مرات عند بداية الخطة الخمسية الثالثة نتيجة للتوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب الاطفال ممن هم في سن الدخول الى هذه المرحلة ، أما بالنسبة للمرحلة الاعدادية فقد ارتفع عدد المسجلين بها من ٢٩١٨١ تلميذ وتلميذة في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ إلى ٢٨٩١٧٥ تلميذ وتلميذة في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ م بنسبة ٩٩١٪ اي تضاعفت حوالى عشر مرات عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة .

وبالنسبة للمرحلة الثانوية فقد ارتفع عدد الملتحقين بها من ٧١٨١ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ م إلى ٩٣٨٦٤ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ م أى تضاعفت أكثر من ثلاث عشرة مرة عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة . أما بالنسبة لمعاهد المعلمين والمعلمات ، فإن الأعداد بهذه المعاهد قد تطورت من ٥١٥٩ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ م ثم يصل إلى ٣٤٢٢٥ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ م بنسبة ٦٦٣٪ اي تضاعفت حوالى ست مرات ونصف عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة . كما تطور التعليم الفنى ليصل عدد الطلبة في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ م إلى ٢٢١٣٦ طالبا وطالبة بنسبة ١٧٨٥٪ اي تضاعف العدد اكثر من سبع عشرة مرة منذ بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة، (١) .

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الثورة من اجل تطوير التعليم ، وعلى الرغم من كل الاصلاحات والتجديدات التي ادخلت على النظام التعليمي ، الا ان هذا النظام لازال يعاني من كثير من القصور فهو يتسم بأنه نظام تقليدى فى الاسلوب والاداء لأنه لا يثير فى المتعلم ملكة التفكير والخلق والابداع ، كما انه نظام يعتمد بشكل اساسى على التلقين ويركز على جوانب الحفظ والتذكر لدى الطلبة ويهمل الجوانب الديناميكية من نمو الشخصية المبدعة . كما ان هذا النظام يركز وبشكل اساسى على

(١) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية امانة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٨٨ ، بتصرف ، طرابلس ١٩٨٩ الصفحات ١٠٩٨-١٠٩٩ .

تقديم المعارف بشكل نظري دون الاهتمام بالذات، وانب التطبيقية واستغلال الامكانيات المتاحة في البيئة وربط المؤسسة التعليمية بمراكز الانتاج المختلفة في المجتمع .

مما تقدم نرى أن النظام التعليمي الليبي يعاني من كثير من المشكلات ، وهذا يتطلب منا رسم سياسة تعليمية تربوية تتلائم والقرن الحادي والعشرين ، الذي نحن على مشارفه . وهو قرن تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات ، وهو قرن العلم والمعلومات ، فنحن نعيش في عالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجيا هائلة في المعلومات والالكترونيات والحاسبات والاتصالات ، تزيد بها الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا وعمقا ، ان العصر الذي نعيش فيه هو عصر العلم والتكنولوجيا والمعلومات ومن يملكها هو من له الحق في البقاء وهذا يحتم على كل دولة ان تسابق الزمن وتضاعف الجهد حتى تدخل القرن الحادي والعشرين وهي قادرة على البقاء بين الاقوياء . ولكي ننتسب لعصر الاقوياء والانخراط في عالم المتقدمين علينا التسلح بالعلم .

أهمية التعليم في عالمنا المعاصر :

« أن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في اي منطقة من المعالم ، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم .وان كل الدول التي تقدمت بما فيها النمر الاسوية ، تقدمت من بوابة التعليم ، بل الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في اولوية برامجها وسياستها ،^(١) .

« إن التعليم يتحمل مسئولية هائلة في تحقيق التنمية التي نرجوها ، التنمية الشاملة ، التنمية بمعناها الواسع التي تشمل كل نواحي الحياة ، التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف ورعاية وتدعيم ، وتعظيم للقوى البشرية ، وللخبرات والقدرات التي يمتلكها الانسان وتوجيهها بما يخدم هذا الانسان نفسه وفي اطار المجتمع الذي يعيش فيه ، كما تشمل التنمية كذلك ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكل ما يدعم نواحي أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة .

وإذا نظرنا الى التجارب الانسانية الناجحة التي تمت في العقود الماضية والتي

(١) حسين كامل بهاء الدين ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

حققت تقدماً ملموساً ومحسوباً في كافة المجالات شرقاً وغرباً ، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

فالصراع في العالم اليوم هو سباق في التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية واقتصادية أو عسكرية . فالجوهر هو صراع تعليمي ، لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والقوى العسكرية أو السياسية نجحت في هذا التقدم من باب التعليم ، (١) .

لاشك أن هناك ارتباطاً بين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية ومستقبلاً وبين أوضاع التعليم ، وما يمكن أن يحدثه التعليم من تأثير على جميع نواحي الحياة بأبعادها ومجالاتها المتعددة ، وعلى الإنسان نفسه صانع التقدم ومحركه .

ومن هنا تأتي أهمية الوقوف على المشاكل التي تعترض طريقنا حتى نتبين نقاط ضعفنا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن نتجاوب أوضاعنا التعليمية مع النهضة الكبرى التي يمر بها التعليم ، وهو الأمر الذي يستلزم تصوراً لرؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه التعليم حتى نتمكن من التكيف مع متغيرات العصر المستجدة ، والتعامل مع لياته والتفاعل مع معطياته .

المبادئ التي يجب أن يسيروا عليها التعليم في ليبيا :

وإذا أرادت ليبيا أن تجد طريقها وتحدد اتجاهها في نوع المستقبل الذي تأمل في بنائه ، فلا بد من اعتبار المبادئ التالية كقواعد أساسية للإصلاح التربوي المنشود .

أولاً : تحسين نوعية التعليم :

لا توجد مشكلة تواجه رجال التربية في ليبيا أكبر وأهم من مشكلة رفع مستوى الأداء التربوي ، . وقد كانت جهود الثورة في تعميم التعليم تستحق التقدير ، إلا أنها أدت إلى تخفيض المستوى . فقد حدث في أكثر الحالات أن ينهى الطلاب الأذكياء والموهوبين المرحلة الثانوية دون أن يوفر لهم نظام التعليم التحدي اللازم لمواهبهم ، وكنا نرضى بالحلول الوسط . أما الآن فمن الضروري رفع المستويات لمواجهة متطلبات الطلاب الأذكياء ، وأغناء التعليم المتوفر للطلاب الأقل ذكاء .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .

« ولا بد لجميع الطلاب سواء كانوا سريعي التعليم أو بطئي التعليم أن ينالوا قسطاً من التعليم يتلاءم مع قدراتهم وأن يبنوا لأنفسهم حياة إنسانية قدر استطاعتهم .، ويجب أن تتوفر لجميع الطلاب الفرص الكافية لكي يكتسبوا من التراث الحضاري لمجتمعهم بقدر ما تسمح به قدراتهم ، ويستطيعون تحقيق ذلك بواسطة دراسة التاريخ ، والأدب ، والعلوم ، والموضوعات الأخرى التي تشكل المنهج الحر، (١) .

ولكي نستطيع توفير قيادة صالحة على كل المستويات لا بد من توظيف الأشخاص المخلصين والاكفاء، فلا يمكن أي تغيير أساسي مالم يتوفر لنا مجموعة جيدة من المعلمين والاداريين الذين تتوفر فيهم المعرفة ، والمهارات ، والقدرة على إدارة وتنفيذ الثورة التربوية المرجوة . وإذا أردنا أن يكون نظام التعليم منسجماً مع متطلبات المجتمع المتمدن، فلا بد من توفير الإدارة المخلصة والتي تتميز بالمهارات الادارية واحساساً شديداً بضرورة التجديد . وإذا اردنا تحقيق تقدم حقيقي ، فلا بد من وضع برنامج شامل متجانس ومتكامل مبنى على الطريقة التحليلية ومصمم بشكل يضمن خلق تجارب تربوية جديدة تتميز بالمرونة والديناميكية والتجديد الذاتى المستمر . ومن مثل هذا النظام التربوى فقط يمكن أن يخرج الأشخاص الذين يمتلكون المواقف والقيم التي تميز الرجل العصرى فى ليبيا .

لهذا يجب أن تتغير جميع جوانب نظام التعليم ، مثل الادارة ، أساليب تدريب وتأهيل المعلمين ، محتوى المنهج ، والعلاقة بين المعلمين والطلاب ، وأن تتناسق جميع هذه الجوانب مع بعضها البعض لتشكل نظام التعليم المتكامل .

ثانياً : نحو مزيد من اللامركزية :

يجب أن تنحصر وظيفة السلطات المركزية فى تعريف السياسة العامة بعد التشاور مع السلطات المحلية ورجال التربية والجامعات ، وعلى أساس هذه الاستشارات يجب أن تقوم القوانين والأنظمة فى اطار السياسة القومية يجب أن يتم تعريف المستويات المشتركة لنسبة حضور الطلاب فى المدارس ، وتحدد طول العام الدراسى والمستويات اللازمة للأبنية المدرسية وحجم الصفوف ، وأنواع المدارس المختلفة المطلوبة ،

(١) احمد الفتيش ، أصول التربية ، الجامعة المفتوحة - طرابلس ١٩٩٣ ، ص ٨٥ .

ومؤهلات المعلمين ورواتبهم ومكافآتهم . ويجب توفير نظام توجيه وإشراف تربوي مناسب ، وأسلوب مناسب لتقارير الموجهين والإداريين ، وأسس سليمة وعادلة لعلاوات المعلمين والإداريين من أجل المحافظة على الحد الأدنى على الأقل من المستوى المطلوب . النظام الإداري المركزي عادة يتولى مسؤولية وضع المناهج ، وأساليب التدريس ، ومستويات التحصيل ، والتفتيش والامتحانات وهو ما يسمى بالعمل الداخلي الذي يتم داخل الصفوف بين المعلمين والطلاب . إن عمل السلطات المركزية يجب أن يقتصر على تعريف الظروف التي يجب أن تتم فيها العملية التربوية على أحسن وجه ، وأن تتأكد من أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يجب أن يوفره النظام الديمقراطي ، قد توفر تحت مسؤولية جميع السلطات المحلية ، ومثل هذه الظروف تسمى بالعمل الخارجي لنظام التعليم ، والمطلوب هو أن يقتصر عمل السلطات المركزية على وصف العمل الخارجي وترك العمل الداخلي للسلطات المحلية في المحافظات . أن سيطرة النظام الإداري المركزي على وصف العمل الداخلي للعملية التربوية من شأنه أن يجعل التربية متطابقة ، ويقفل روح المبادرة والتكيف مع الهيئات المحلية ، ومقدرات الطلاب وحاجاتهم ، (١) .

« إن الاتجاه الحالي في النظرية التربوية يتطلب منح المعلمين حرية أكثر ، وأن تكون حرية موضحة ومقدرة حسب أعدادهم المهني . فإذا أعطى المعلمون الحرية لملائمة عملهم مع قدرات وحاجات طلابهم في بيئاتهم ، فيجب أن يتحرروا من الوصف التفصيلي الذي تضعه السلطات المركزية حول ما يجب أن يدرسه وكيف ، وأن تكتفي السلطات المركزية بوضع الخطط العريضة أو المقترحات التي تشكل الأساس المشترك الصادر عن السلطات المركزية أو المحلية أو كليهما ، وأن الخوف من أن يسئ المعلمون استعمال هذه الحرية يمكن معالجته بالأعداد المهني الجيد لهم ، وتزويدهم بالخطوط العريضة والمقترحات ، وبالتعاون والتشاور مع زملائهم في أعداد المساقات الدراسية وربط منهج الصف بالصف الذي يليه ، وبالتعاون مع الرأي العام والآباء ، ونصائح الموجهين ، (٢) .

(١) عبد المؤمن فرج الفقي ، الإدارة المدرسية المعاصرة ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٥ .
(٢) غين أفانزيلي ، الجمود والتجديد في التربية المدرسية ، ترجمة عبد الله عبد الدائم ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٢١ .

وفى النهاية نقول : إذا ألقينا نظرة شاملة على نظام التعليم وتوسعه لتلبية حاجات جميع الناس ، نجد أن هذا النظام كان ناجحاً جداً . ويحق لنا أن نقول بأن ما حققناه كان من بين أعلى المستويات التي حققتها البلاد العربية . ومع ذلك فلا زال أمامنا الكثير لا نجازه وتحقيق حلمنا فى تعميم التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التربوية . وأن ظروف التعليم فى ليبيا تحتاج إلى توسع علوى وسفلى ، علوى من أجل الإعداد للمواطنة الصالحة ، والإعداد للفاعلية والمرونة المهنية ، وللاستفادة من وقت الفراغ بشكل بناء ومرضى . وسفلى من أجل تلبية حاجات الطفولة المبكرة .

إن إيماننا بالقيم الديمقراطية قد دعم الرأى القائل بأن كل طفل بغض النظر عن مكان اقامته أو وضعه المالى أو مستوى قدرته أو ديانته أو خلفيته ، يجب أن يعطى الفرصة لتنمية طاقاته إلى أقصى مداها . ولن نقبل لهذا الهدف بديلاً .

ثالثاً : الاعداد للتعليم المهنى :

يبدو أن القيادة التربوية فى ليبيا منقسمة على نفسها حول اهمية ومكانة التعليم المهنى فى تلبية حاجات التنمية للبلاد وفاعيته فى اعداد الطلاب لغرض الاستخدام والعمل ، فبعضهم اقترح وضع تحديد شديد على عدد الطلاب الذين يجب ان يسمح لهم بدخول المدارس الثانوية الاكاديمية ، وكذلك تأمين خريجي المدارس الاعدادية بالتعليم فى مدارس ثانوية مهنية . وقدمت الاقتراحات لانشاء مزيد من المدارس الصناعية والزراعية ومدارس مهنية للاناث .

يميل اولئك الذين يرغبون فى استعمال التربية كوسيلة للتنمية الاقتصادية يميلون الى التركيز على الدراسات المهنية ، والعلمية ، والتطبيقية اكثر من التركيز على التعليم العام . ويلجأ عدد كبير من الدول النامية الى هذا الاسلوب وذلك بنسخ المناهج التقليدية للدول الاخرى بحرفيتها دون اى اعتبار للظروف المحلية .

والذى يجب ان نؤكد عليه هو عدم المبالغة فى تطبيق هذه السياسة . ان الانشغال والتفكير بالتعليم المهنى يتطلب استطلاع الحاجات الدقيقة من القوى البشرية اللازمة ، وان المخاطرة التى تكمن فى التعليم المهنى هى فى احتمال تخريج طلاب بمهارات لا يكون السوق بحاجة إليها .

نستخلص مما تقدم بأنه لابد من توفير الدليل الكافي على قيمة المدارس المهنية الحالية ومدى الحاجة إليها قبل ان نستثمر مزيدا من المال فيها . « واذا اخذنا المدارس الصناعية مثلا فلنسا بحاجة إلى دليل على أن التعليم الذي تقدمه هذه المدارس لا يعد الطلاب لغرض العمل المهني في الاقتصاد الليبي بشكل فعال ، وبدلا من هذا المدارس المهنية التفصيلية المكلفة نسبيا يجب الاهتمام بتأسيس مدارس متعددة الاغراض اى مدارس ثانوية شاملة ، وتقدم هذه المدارس التعليم العام لجميع الطلاب بما في ذلك التعليم الاكاديمي . وكجزء من التعليم العام ولتعريف الطلاب بالتكنولوجيا في العصر الحديث ، واعدادهم للتكيف مع فرص العمل المتغيرة ، لابد من تزويدهم ايضا بخلفية في بعض المساقات في العلوم والفنون والميكانيكا ، والتدبير المنزلي . وفي المدارس الكبيرة يمكن ان يتضمن البرنامج مساقات تحضيرية في التجارة والسيارات ، والرسم ، الكهرباء ، انشاء الابنية ، الزراعة ، والتدبير المنزلي ، وللطلاب الحق في اختيار ما يرغب من هذه المساقات ، (١) .

رابعاً: الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال :

لم تول الدولة اهتماما كبيرا برياض الأطفال في نظامها التعليمي ، وأن تعليم الأطفال في هذه المرحلة متروك للشعب والمؤسسات الخاصة . ونتيجة لهذه السياسة لم تزد نسبة الأطفال المسجلين في مرحلة رياض الأطفال في عام ١٩٨١-١٩٨٢ م عن ٢٪ . علما بأن العدد الأكبر من رياض الأطفال يتركز في مدينتي طرابلس وبنغازي ، ويرجع أسباب هذا التركيز الى خروج المرأة إلى العمل وعدم توفر من يقوم برعاية الطفل في هذه المرحلة ، الاحصاءات التعليمية الخاصة بتوزيع رياض الأطفال بالجماهيرية يظهر أن ٨٠٪ منها يقع بالمدن الكبرى بينما يوجد ٢٠٪ منها فقط في المدن الأخرى الصغيرة، (٢) .

« وما أنه من من فلسفتنا وتراثنا أن نؤمن بقيمة كرامة كل طفل وحقه في التنمية الكاملة لقدراته المميزة ، فعلى الادارة التربوية في ليبيا أن تضمن لكل فرد في المجتمع

(١) محمد الفالوقي ورمضان القداني ، التعليم الثانوي في البلاد العربية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .

(٢) عزيزه محمد الشيباني ، أثر رياض الأطفال على التكيف الاجتماعي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ١٩٩٢ ، ص ٩٢ .

الليبي أن يتمتع بحقوقه غير المنقوصة ، وأن تلك الحقوق والامتيازات تحمل معها الالتزام بالواجبات والمسؤوليات .

إن فهم وقبول هذه الفلسفة يقتضيان بأن على كل طفل أن يبدأ التعليم فى السنوات الأولى من حياته ويزداد ذلك التعليم كلما ازداد نمو الطفل نحو النضوج ، وان يكون ذلك التعليم فى مدرسة مكرسة للمبادئ والقيم التى تقوم عليها ليبيا .ويجب أن توفر مدرسة الصغار الفرص ليتعلم الأطفال هذه المبادئ والأفكار من خلال العيش مع أطفال آخرين من نفس العمر تقريبا وفى بيئة مدرسية يكون فيها كل طفل عضو محترم ومقدرا فى تلك المجموعة، (١) .

إن مهمة رياض الأطفال ومعلم المرحلة الأولية فى المدرسة الابتدائية الحديثة هامة ومعقدة ، فخلال هذه السنوات الأولى من حياته يستقبل الطفل دخوله إلى المدرسة ويبدأ بتنمية مواقفه الأساسية نحو البرنامج التربوى . وستقرر هذه المواقف إلى حد كبير مدى نجاحه المقبل فى تحقيق اهداف المدرسة التربوية . أن هذه السنوات الأولية فترة هامة فى تنمية المعارف ، والمهارات ، والمواقف الأساسية لجعل الفرد عضوا مشاركا بكل كفاءة فى مجتمعه، (٢) .

خامساً : التغييرات فى المناهج والممارسات الصفية :

أن الأهداف المنتظر تحقيقها من التربية يجب ان تكون مرتبطة بحاجات المجتمع الاجتماعية التى ينتمى اليه الطالب المتعلم ، وأن تتأثر تلك الحاجات بالظروف الخاصة بالنظام الاجتماعى والتراث الحضارى للطالب .

ولكى تكون الخبرات التعليمية حيوية وذات معنى للطالب ، لا بد لها ان ترتبط بالمشاكل التى يعيشها ويواجهها الطالب فى مجتمعه وبيئته الحضارية الخاصة به . ولهذا فيجب ان ينبع نمو البرنامج التربوى من الحالات والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية التى يعيش فيها الناس ، ويجب ان يلغى اسلوب

(١) نفس المرجع السابق ص ٩٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١١٥ .

الاعتماد على الحفظ والاستذكار ، ليحل محله التعليم الذي يركز على حل المشاكل والذي فيه يثار اهتمام الطالب من اجل تنمية قدرته فى التفكير .

فكثير من التعليم الحالى يتطلب الحفظ فقط والمنظر المؤلف فى مدارسنا ان نرى معلم الصف فى المراحل الثانوية وهو يحمل الكتاب المقرر فى يده ، ويكتب ست مسائل على اللوح ، ثم يلتفت الى الصف ويعطى الطلاب الواجب وهو يقول لهم (عليكم ان تحفظوا غدا هذه الحقائق الست وسأسا لكم عنها) وفى الايام التالية يبدأ المعلم بامتحان الطلاب عن مجموعة تلك الحقائق التى حفظوها من اليوم السابق .

إذا نظرنا إلى التعليم فى ليبيا من زاوية هذه الاهداف المحددة ، فنجد أنه فعال ، فتنمو عند الطلاب قدره على الحفظ والصم والاحتفاظ بالمعلومات مدة تكفى لكتابتها فى الامتحانات دون أن يتطلب ذلك الجهد منهم تفكيراً كثيراً . لقد آن الأوان لأن يتحرر الطالب من هذا النظام التعليمى وان يشارك فى عملية تعلمه .

فيجب عليه ان يعمل من اجل تثقيف نفسه وحب البحث عن المعرفة ويبحث عن مفاهيم جديدة . ان قدرته على التفكير لا يمكن أن تنمو بشكل كامل مادام يعيش على كتب مدرسية مقررة ومحاضرات مجترة . « لعل اهم مفاهيم التعليم التى تحتاج الى تطوير ، تلك التى تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها ، فمن الضرورى أن تنتقل من عملية التعليم التى سادت فى الماضى الى مرحلة التعلم ، وان تنتقل من عملية الحفظ والتلقين التى كانت سمة المجتمع الزراعى والصناعى فى بعض الاحيان الى الخبرات والقدرات . يجب ان نتخلى عن اسلوب تعليمى يعتمد على كم معرفى معين ، كنا نستطيع ان نستوعب فى مرحلة ما ، لان العلم كان حجمه محدوداً ، وكان كل ما يستطيعه الانسان المجتهد والمثقف أن يلم بمعظم اجزائه ، اما اليوم فإن هذه المهمة أصبحت مستحيلة ، لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا ، فكيف يمكن للانسان أن يتعامل مع هذا الذى أصبح هدفا مستحيلا وغير واقعى ؟

لقد أصبح البديل الوحيد هو القدرات والخبرات ، قدرات التعامل مع بنى البشر والموارد الانظمة والتكنولوجيا والمعلومات ،⁽¹⁾ . ولا بد من تغيير الاسلوب التعليمى ، فمع

(1) نفس المرجع السابق، ص ٩٩ .

الزيادة السريعة للمعرفة وعدم قدرتنا على ادراك نوع المعرفة التي يحتاجها المواطن في المستقبل ، فقد اتجهت النظريات التربوية الحديثة بعيدا عن أساليب التعليم عن طريق حفظ مجموعة من الحقائق المحددة منظمة حسب الاقسام والموضوعات تنظيما منطقيا ، . وقد اتجهت النظريات والتطبيق الحديث نحو تعليم موضوعات اقل عددا وأوسع تنظيما ، ونحو معرفة بمصادر المعلومات وكيفية استعمالها ، وفهم محتوى الموضوع والقدرة على تطبيقه في حل المشاكل الحقيقية ، والبعد عن سيطرة المعلم الكاملة على الطلاب ، ونحو مشاركة اكثر من قبل الطلاب في عملية اتخاذ القرارات التي تنعكس عليهم ، ونحو الشعور بالمسئولية الشخصية والأنضباط الذاتي . لهذا فالمطلوب من رجال التربية في ليبيا ان يوجهوا نظام التعليم فيه نحو تحقيق هذه الاهداف . ان المعدل الذي تستطيع ليبيا السير فيه نحو تطبيق التحديث يعتمد على كيف يتم تعليم المعلمين وكيف يتم اعداد المواد التعليمية وطبيعة الاسئلة التي توجه للطلاب في الامتحانات العامة وغيرها .

سادساً : تحسين نوعية تأهيل المعلمين :

يعتبر الحصول على شهادة جامعية لكثير من المعلمين نهاية النمو المهني . فالشهادة اذن هي النهاية وليست البداية ، ويعتبرون ان العمل قد انتهى وليس هناك سبب للاستمرار في تحصيل المعرفة والعمل والكفاح . وتمر العطل الطويلة ولايبدل خلالها المعلمون اى جهد مقبول او نمو في معلوماتهم ، كما أن تحضير الدروس اليومية للصفوف لايعدو ان يكون تكرارا للدروس التي اعطيت في السنوات السابقة مع اضافة قليل من المعلومات الجديدة اليها لقد نشأ هذا النوع من السلوك المهني تحت ظل نظام التعليم القديم الذي كان الكتاب المقرر يعتبر بموجبه هو النهاية والهدف . أما الآن فتحتاج البلاد إلى نوع جديد من المواطنين ونوع جديد من المعلمين . ان السلوك القديم الخامل يجب ان يزول ليحل محله التطبيق العملي النشط والعمل الجاد ويجب على المعلم والطالب ان يعكس صورة الحياة الجديدة للمجتمع الليبي . ويجب ان تمتد فكرة النمو اثناء الخدمة الى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية . وتحسن الدوائر التربوية صنعا لوعملت برنامجا للتدريب اثناء الخدمة بنفس التنظيم الذي تعمل به على تطوير المناهج ، ان تنمية المصادر البشرية لمهنة التعليم هي اكثر اهمية من وضع الخطط

على الورق . ومن المؤسف ان العمل الورقى كان له الافضلية والاولوية على العمل مع الناس . واننا نركز على الروتين اكثر من جوهر التطبيق ونهتم بالكلام اكثر من العمل ، (١) .

لقد دلت البحوث التى أجرتها امانة التعليم فى الجماهيرية الليبية فى عام ١٩٧٣ م أن هناك مالا يقل عن ٥٠% من مدرسى المرحلة الابتدائية غير مؤهلين علميا اوتربويا . وقد لجأت أمانة التعليم لتشغيل هولاء المعلمين غير المؤهلين فى الماضى لان معاهد تدريب المعلمين لاتخرج الاعداد الكافية لسد حاجة البلاد من المعلمين . وللتغلب على مشكلة النقص الحاد فى المعلمين لابد من اجراء دراسة دقيقة عن عدد خريجى معاهد المعلمين المطلوب توفرهم لامانة التعليم سنويا من اجل مواجهة التوسع فى قبول الطلاب فى المدارس ولتعويض المعلمين الذين يتركون الخدمة والذين تتراوح نسبتهم من ٤ إلى ٥% سنويا . ويجب توسيع طاقة معاهد تدريب المعلمين بأسرع ما يمكن لتلبية حاجات أمانة التعليم من المعلمين المؤهلين . وبدلا من مضاعفة عدد معاهد تدريب المعلمين الحالية ، يفضل التوسع فى أبنية المعاهد الحالية لتستوعب من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ طالب سنويا والاستفادة مما فيها من أبنية جيدة وهيئات تدريسية مؤهلة ، وإدارات فعالة .

« ويجب بذل مزيد من الاهتمام نحو ظروف المعلمين حيث ان مرتباتهم متدنية جدا ، فهم يتقاضون نصف أو ثلث الدخل الشهرى الذى يحصل عليه العامل الذى يعمل فى الميكانيكية أو الكهرباء أو الحدادة . أضف إلى ذلك أن الهيئة الاجتماعية لوظيفة المعلم أقل بكثير من الهيئة الاجتماعية التى يمنحها المجتمع لبقية وظائف الدولة ، وقد اضطرت هذه الظروف المعلم ان يلجأ إلى ممارسة أعمال اضافية بعد الدوام الرسمى من أجل مواجهة متطلبات العيش الأساسية له ولأسرته . ومن أجل إغراء الليبيين على الانخراط فى سلك التدريس لا بد من دراسة مشكلة الرواتب ، (٢) .

(١) زيادة حمدان ابراهيم ، التطور التربوى فى العصر الحديث ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٩٠ ص ٩١ .

(٢) صالحه سنقر ، التوجيه التربوى وتدريب المعلم ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ٨٧ .

إن الامتحانات العامة التي توضع وتنفذ وتصحح من قبل اشخاص خارج نطاق المدرسة ، بالتأكيد لها تأثير كبير في جعل المعلم يعلم من اجل اجتياز تلك الامتحانات . فكثير من مكنتات الجامعات والكليات والمدارس الثانوية تحتفظ بملفات مفتوحة لاسئلة الامتحانات للسنوات السابقة ، وتكون النسخ تالفة وممزقة من كثرة استعمال الطلاب ، وتكون اكثر مرجع في المكتبة يرجع اليه الطلاب ، ولم لا ؟ انه الوسيلة الوحيدة لتقييم جهد الطالب ، وكل شئ يعتمد على نجاح الطالب في الامتحان . فهل الغاء الامتحانات يساعد على حل المشكلة ؟ ربما لا . ان هذا النظام عميق الجذور والاهمية . ويمكن الجواب في التعديلات التي يمكن ان تستفيد من هيبة النظام . فيمكن تشجيع الممتحنين على جعل الامتحانات تقيس القدرة على التفكير والتطبيق للمعرفة بدلا من قياس قدرة الطالب على الحفظ والاستذكار . ولما كانت هذه الامتحانات تحمل اهمية كبرى بالنسبة للطلاب ، يستطيع الممتحنون ان يؤثروا تأثيرا عميقا في التعليم وذلك بتعبئة هذه الامتحانات بالاسئلة عن المشاكل التي توسع التفكير والعقل . وسرعان ما يجد الطلاب انفسهم مضطرين للضغط على المعلمين لمساعدتهم في اجابة هذا النوع من الاسئلة ، وسيتبع ذلك تغيير وإعادة توجيه الممارسات الصفية . كما يجب أن ندرك بأن المهارة في تقييم الطلاب ليست واسعة الانتشار بين المعلمين . وان تدريبهم موجه كليا نحو مساعدة الطلاب على اجتياز الامتحانات فقط ، وليس لديهم معرفة بطريقة التقييم المعقدة ، ولكن تدريجيا يجب أن يتم بناء هذا الفهم في نفوس المعلمين ، وانه ليس هناك طريقة افضل من اشراك المعلم تدريجيا في عملية التقييم .

ملخص البحث

تنطلق مشكلة هذا البحث كما حددها الفصل الأول من مسلمة موداها أن الماضى يؤثر فى الحاضر وأن المستقبل يتحدد إلى حد كبير بكل منهما. ولما كان التعليم فى ليبيا يخضع فى الأونة الأخيرة لتغيرات وتطورات متلاحقة يعوض بها ما فاته عبر العصور التاريخية التى مر بها ولما كانت بعض هذه التطورات فى التعليم لم يحالفها التوفيق إلى حد ما ، فلم تغير من الماضى بالقدر الكافى ، كان لابد من الكشف عن جذور التعليم وتطوراتها عبر الحقبة الماضية للإفادة من ذلك فى رسم صورة مستقبل هذا التعليم والتخطيط لتحقيق أهدافه. ومن هنا كانت هذه الدراسة التى تتبع الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى كان عليها الوطن العربى الليبى فى فترات تطوره المتتابعة حتى بداية ثورة الفاتح منن سبتمبر ١٩٦٩ م.

أى أن هذه الدراسة هدفت إلى :

- ١- التعرف على تاريخ التعليم فى ليبيا من عام ١٥٥١ م إلى عام ١٩٦٩ م.
- ٢- التعرف على مدى تأثير التعليم بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى ليبيا.
- ٣- التعرف على ما للتعليم من أثر فى هذه الأوضاع.
- ٤- الإستعانة بكل هذه المعرفة فى التخطيط والتطور للتعليم فى ليبيا وتكشف هذه الأهداف عن أهمية هذه الدراسة ، حيث أنها ستفيد المخططين لسياسة التعليم فى التعرف على التوجهات الأساسية التى حرص الشعب الليبى عليها عبر تاريخه الطويل ، وأن يتوجه إليها تعليمه ، وعلى الآمال والطموحات التى يسعى إليها. كما أن هذه الدراسة ستكون بمثابة المعيار الذى يمكن الحكم بمقتضاه على مدى ما تحققه السياسات التعليمية المتلاحقة من نجاح ، كما ستكون أساساً للمقارنات التى تجرى بين الإنجازات التعليمية فى مختلف العهود التى مر بها هذا الشعب.

وعنى الفصل الثانى بتوضيح الأساس الفكرى لهذا البحث ، وأنه ينطلق من فكرة أن المجتمع الإنسانى كل متكامل ، وإن كان يضم مؤسسات وجماعات تبدو مختلفة. ولكل

مؤسسة وجماعة نشاط يبدو مختلفاً ولا صلة له بنشاط الجماعة الأخرى. ويمكن تشبيه المجتمع الإنساني في ذلك بالإنسان الفرد الذي يتألف من أعضاء وأجهزة متعددة ومختلفة في وظائفها وأنشطتها ، ولكنها متكاملة ومتعاونة ومتناسقة بحيث لو أصاب عضو منها ضرر فإن ذلك يؤثر على الأعضاء الأخرى.

كما أوضح هذا الفصل إن المجتمع الإنساني كان في البداية على أفضل حالات التكامل والتآزر ، حيث كانت جماعة منه واحدة تقوم بكل الوظائف والأنشطة. وإنما التقسيم في المجتمعات الإنسانية الحديثة نتيجة التقدم والتخصص وزيادة الأعباء. ومع ذلك بقيت حقيقة وجود التكامل بين الأنشطة التي تقوم بها جماعات مختلفة.

والتعليم في أي مجتمع وإن كان نشاطاً مختلفاً عن بقية الأنشطة الأخرى من صحية واقتصادية وسياسية إلا أنه مرتبط بها وهي مرتبط به. أي أن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. وتطبيق ذلك في مجال التعليم أنه إذا كنا نريد أن نفهم التعليم ، فإنه لا بد لنا من أن ندرس العوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية .. التي تصاحبه في فترات تطوره المختلفة لأنها تؤثر فيه وتشكل الصورة التي يكون عليها وترسم مستقبله. وهذا ما فعله هذه الدراسة بالنسبة للتعليم في ليبيا.

ولتأكيد هذه النظرة المتكاملة للتعليم أورد هذا الفصل أمثلة لهذا الإتجاه في مؤلفات وبحوث الكتاب الآخرين من عرب وغير عرب ، واقتبس بعض أقوالهم التي تؤكد فوايد ومزايا هذا النوع من الدراسة.

ويعتبر الفصل الثالث بداية تطبيق هذا المدخل التكاملي في دراسة التعليم في ليبيا حيث اختص بدراسة أصول التعليم في ليبيا في العصر العثماني. ولما كان النشاط التعليمي في أي فترة لا يبدأ من فراغ ، ولا يكون قد قطع الصلة تماماً عما سبقه من نشاط ، قدم هذا الفصل فكره موجزة عن حال التعليم في ليبيا قبل مقدم العثمانيين ، حيث كان تعليماً إسلامياً في حقيقته وجوهره وفي مؤسساته ومناهجه وطرقه ووسائله. وتحدث عن الكتاب باعتباره المؤسسة التعليمية الأولى في النظام التعليمي الإسلامي ، وعن أن القرآن الكريم كان موضع الدراسة في هذه المؤسسة. وأوضح أن التعليم في الكتاب كان يرمى إلى تحقيق هدفين : هدف علمي وهدف خلقى. وتضمن الهدف

العلمى حفظ القرآن أساساً بالإضافة إلى تزويد الطفل بمبادئ علوم أخرى كالحساب والنحو واللغة. وكانت طريقة التدريس تقوم على الحفظ دون محاولة تذكر للفهم. والمؤسسة التعليمية الثانية هي المسجد ، حيث كان الطلاب يدرسون الفقه والتوحيد والتفسير والحديث وأصول الدين وغير ذلك من العلوم الإسلامية ، وأبرز ما كانت تتميز به الدراسة فى المسجد من أنها كانت اختيارية وليست إجبارية. فكان الطالب يختار نوع الدراسة والأستاذ الذى يجلس أمامه للتعلم ، كما كانت مجانية. وتابع هذا الفصل التطورات التى لحقت بالتعليم فى العصرين الأموى والعباسى وما كان لذلك من انعكاسات على التعليم فى ليبيا باعتبارها بلداً إسلامياً من ناحية وباعتبار العثمانيين مسلمين وإن كانوا غزاة للبلاد من ناحية أخرى.

ونبه الباحث فى هذا الفصل إلى أن إنشاء المعاهد التعليمية فى عهد العثمانيين لم يتم وفق الترتيب المنطقى. إنما تم وفق تطورات الحياة الإجتماعية. فكانت هناك حاجة ماسة إلى التعليم العسكرى الذى كان يهدف إلى بناء جيش قادر على الصمود أمام الجيوش الأوروبية المسلحة بالأسلحة الحديثة. أما المدارس المدنية فقد استقر وضعها على النحو التالى :

مدارس ابتدائية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

مدارس رشدية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

مدارس إعدادية وهى نوعان : المدارس الإعدادية فى الأولوية ومدة الدراسة بها خمس سنوات ، والمدارس الإعدادية فى الولايات ومدة الدراسة بها سبع سنوات.

ومن المؤسسات التربوية فى ذلك العهد الزوايا والأربطة. وهى عبارة عن مؤسسات تعليمية ومعيشية متكاملة ، حيث يعيش فيها المتعلمون ويمارسون أنشطة حياتهم المختلفة بالإضافة إلى تعليم الدين والحرف والتدريب العسكرى.

وبالإضافة إلى المدارس الوطنية المذكورة سمحت تركيا للطوائف الأجنبية أن تنشئ لنفسها مدارس خاصة بها فى ليبيا ، حيث كانت السياسة الداخلية فى الدولة العثمانية تمنح الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين امتيازات خاصة فى كل ما يتعلق

بالشئون الدينية والمذهبية. وقد اعتبرت الدولة العثمانية شؤون التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فحولت جميع الطوائف المسيحية واليهودية حق تأسيس المدارس وإدارتها ، وكانت هذه المدارس الطائفية فى بادئ الأمر مدارس دينية غير أنها تطورت بعد ذلك وتحولت إلى مدارس عصرية بكل معنى الكلمة. كما كانت هناك أيضاً مدارس يهودية مثل مدارس التلمود التى كانت ملحقة بالمعابد ، وكانت الجالية الإيطالية أنشط الجاليات فى إنشاء المدارس الخاصة بها. وقد حاولت الجالية الإيطالية اجتذاب الليبيين العرب المسلمين إلى هذه المدارس الإيطالية ، وافتتحت المدارس التى تتضمن مناهجها تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الإيطالية ، وإن كانت الحكومة التركية قد استاءت من ذلك وحاولت أثناء العرب الليبيين عن الإلتحاق بهذه المدارس .

أما التعليم الفنى والمهنى فقد أنشئت له مدارس فى ليبيا فى أواخر الحكم العثمانى غير أنها لم تلق الإهتمام اللائق من قبل الحكم العثمانى فى ليبيا .

وبصفة عامة يمكن القول بأن التعليم قد تأثر بما اتسمت به حياة المجتمع الليبى فى العهد العثمانى من تدهور وانحطاط . فقد قل العون المادى ، وقلت العناية بالعلوم العقلية ، وضعفت العناية باللغة العربية بعد أن صارت اللغة التركية هى اللغة الرسمية . ومع ذلك فقد استطاع التعليم الدينى بالإمكانيات الضئيلة التى توفرت له فى العهد العثمانى أن يقوم بدور خالد فى المحافظة على الثقافة الإسلامية .

وقد ميز الفصل الرابع بين مرحلتين فى حكم إيطاليا لليبيا . وذلك فى حديثه عن حال التعليم . المرحلة الأولى من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٢٢ م . والثانية من عام ١٩٢٢ م إلى عام ١٩٤٣ م . وهذه المرحلة الثانية عرفت بالحكم الفاشستى . وعموماً اتسم التعليم فى ليبيا فى العهد الإيطالى بالسماة التالية :

١ - محاولة الإستعمار الإيطالى فى ليبيا القضاء على المظاهر الدينية إلى جانب القضاء على اللغة العربية واتضح ذلك فى محاولة طمس معالم العروبة فى البلاد والإستهانة بالشعائر الدينية . وفى مقابل ذلك كان الإيطاليون متحمسين ومتعصبين للديانة المسيحية فكانوا يضعون الصليب على المدارس ويرسمونه على الكتب والمكتبات الرسمية .

٢- لم يهيئ الإستعمار الإيطالي الفرصة للمواطن الليبي بالتخصص فى مجال الزراعة رغم أن ليبيا بلد زراعى. بل أغلق الإيطاليون مدرسة الزراعة التى كانت موجودة بطرابلس. كما أغلقوا مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى كانت موجودة قبل مجئ الإيطاليين

٣- كانت المناهج الدراسية فى المدارس التى يتعلم فيها الليبيون متشابهة إلى حد كبير مع المناهج التى كانت تطبق فى المدارس الإيطالية فى المدن الإيطالية.

٤- لم توجد إيطاليا أى نوع من التعليم العالى فى ليبيا وإنما كان الراغبون فيه من الليبيين يتوجهون إلى مصر أو تونس.

٥- لم تهتم إيطاليا بالتعليم فى فزان.

أما ما تميز به التعليم فى ليبيا فى الفترة الأولى من الإحتلال الإيطالى فكما يلى :

١- استمرار التعليم العربى الأهلى فى الكتاتيب والزوايا والمعاهد الدينية والمدارس المتحققة بالمدارس بالمساجد وذل فى الأرض غير المحتلة.

٢- اهتمام إيطاليا بتعليم أبنائها فى ليبيا بإنشاء العديد من المدارس لهم.

٣- العمل على طليئة الثقافة فى ليبيا بإحلال التعليم الإيطالى محل التعليم العربى وتدریس المواد بالإيطالية واستخدام المدرسين الإيطاليين.

٤- تميز التعليم بالإضطراب وقلة إقبال التلاميذ العرب عليه لإنشغالهم بالجهاد والكفاح من أجل لقمة العيش.

أما التعليم فى ليبيا فى المرحلة الفاشيستية فقد تميز بما يلى :

١- محاربة النظام الفاشستى التعليم الدينى فى البلاد بقسوة وضراوة فأغلق الزوايا السنوسية وجامعة الجغبوب وصادر ممتلكاتها وأحرق مكتبتها.

٢- أصبح فى كل مدرسة نوعان من التعليم تقريباً : نوع إيطالى ونوع عربى وكانت السلطة النهائية فى هذه المدارس للمعلم الإيطالى.

- ٣- كانت السلطة الإيطالية تغرى الليبيين بإحاق أبنائهم بالمدارس الإيطالية التي كانت مجهزة على أعلى مستوى ، بينما حرمت المدارس العربية مما هو ضرورى لسير العملية التعليمية .
- ٤- كانت المناهج والكتب مصبوغة بالصفة الفاشستية .
- ٥- وفرت السلطات الإيطالية تعليما ثانويا لأبناء الجالية الإيطالية بينما حرمت أبناء البلاد الأصليين من التعليم الفنى .
- ٦- حدث توسع ملحوظ فى عدد المدارس الخاصة بالطليان بينما أغلقت عدد من المدارس الوطنية .
- ٧- فى الوقت الذى حرم فيه المواطنون العرب من تعليم جيد فى المرحلة الابتدائية ومن مواصلة تعليم أرقى من تلك المرحلة ، عنيت السلطات الإيطالية بتوفير المدارس الخاصة باليهود على المستوى الابتدائى وعلى المستوى الفنى والمهنى وذلك بهدف تدريب أبناء اليهود على اكتساب الحرف والمهن ليتمكنوا من اقتصاديات البلاد .
- ٨- كان الإستعمار الإيطالى يشرف على التعليم بنفسه وينفذ سياسة محو عروبة الشعب الليبى والقضاء على ثقافته الإسلامية وإحلال الثقافة الإيطالية محلها .
- ٩- عمدت السلطات الإيطالية إلى تركيز كل شئون التعليم فى يدها .
- ١٠- انصرف الليبيين عن إرسال أبنائهم للتعليم ، لأنهم كانوا يشكون فى نوايا الإيطاليين وأهدافهم من وراء النشاط التعليمى .
- وفى الفصل الخامس الخاص بتوضيح العلاقة بين التعليم فى ليبيا وبين العوامل السياسية والثقافية الأخرى إبان الحكم الإنجليزى - الفرنسى لليبيا .
- حيث اتضحت أبعاد المؤامرة الإستعمارية لتمزيق وحدة الشعب الليبى كما اتضحت يقظة هذا الشعب للمؤامرة وسعيه لإحباطها ونجاحه إلى حد كبير فى هذا المسعى .

ذلك أن بريطانيا التي احتلت ولايتى طرابلس وبرقه أقامت حدوداً فاصلة بين الولايتين وأدخلت فيهما نظامين تعليميين مختلفين : النظام التعليمى الفلسطينى فى طرابلس والنظام التعليمى المصرى فى برقه . أما فرنسا فأدخلت نظاماً تعليمياً مختلفاً فى إقليم فزان الذى احتلته .

وقاوم الشعب الليبى هذه التفرقة فى النظم التعليمية فى البلد الواحد ولإدراكه أنها ستؤدى إلى الإختلاف فى ثقافة الشعب الواحد . غير أن استجابة المحتلين لم تكن حاسمة .

ويلاحظ انتعاش نسبى فى التعليم فى ولايتى طرابلس وبرقه اللتين خضعتا للحكم البريطانى ، وخاصة التعليم المهنى . فقد أنشئت مدرسة ثانوية عامة ، ومدرسة ثانوية للبنات فى بنغازى والتي أنشئ بها أيضاً معهد للمعلمين . وأنشئت مدرسة صناعية تجارية بينغازى وبالمرج أنشئت المدرسة الفنية الزراعية . كما أنشئت مدارس ثانوية للبنين والبنات ومدرسة للفنون والصنائع ومعهد عام للمعلمات . ولم تنشأ مدارس ثانوية ولا معهد معلمين فى إقليم فزان وإن كان بها خمسة عشرة مدرسة ابتدائية .

وكان الإشراف على التعليم فى ليبيا فى تلك الفترة فى يد المستعمرين ، حيث أقيمت نظارات للمعارف فى الأقاليم الثلاثة يرأسها بريطانيون وفرنسيون وإيطاليون ويساعدهم ليبيين ، وإن كانت الكلمة النهائية فى يد الرئيس الذى يمثل الإستعمار .

ويلاحظ أن التعليم فى فزان كان أكثر تخلفاً منه فى كل من طرابلس وبرقه وذلك راجع لفقر هذه الولاية من ناحية ، عدم توفر العدد اللازم من المعلمين من أبنائها من ناحية أخرى .

وكانت حالة التعليم السيئة هذه فى ليبيا نتيجة وسبباً فى الوقت نفسه لسوء الأحوال السياسية والإقتصادية فى البلاد . فمن الناحية السياسية لم يفد الليبيون شيئاً من رحيل الإيطاليين عن بلادهم ، ولم يحقق لهم الإحتلال الإنجليزى والفرنسى شيئاً من حلمهم فى الإستقلال . ومن الناحية الإقتصادية كانت ثروة البلاد محدودة ، وانخفاض عدد السكان الوطنيين إلى مليون نسمة نتيجة المجاعات والأوبئة والحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى افتقار البلاد للمواصلات الحديثة ، واعتماد الزراعة على الأمطار ،

والفوضى فى نظام ملكية الأراضى الزراعية. وفى المجال الإجماعى أبقى الإحتلال الأجنبى على الأوضاع الإجماعية المتردية كما هى ، ولم يدخل عليها أى تعديل ، اللهم ما كان يحقق صالحة ويطيل بقاءه. كما فعل بالثقافة العربية الليبية التى حاول أن يمحوها ويحل محلها ثقافته الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

وفى إطار محاولة المستعمر فرض ثقافته على المجتمع الليبى فرض الإستعمار الإنجليزية اللغة الإنجليزية التى تحمل فى طياتها الفكر الإنجليزي والعادات والتقاليد الإنجليزية. ولم تفرض اللغة الإنجليزية كلغة تنافس اللغة العربية - لغة أهل البلاد - وإنما جعلها المتسعر لغة تعليم بقية المواد الدراسية.

غير أن هذه الخطوة الأخيرة أثارت الشعور الوطنى فهاجمتها الصحافة والجمعيات والأحزاب الوطنية هجوماً شديداً.

وكانت الثورة ضد اعتماد اللغة الإنجليزية فى البلاد من المحاور التى دار حولها النضال الوطنى ضد المتسعرين فى تلك الفترة. أما المحور الثانى فى الضغط على الإحتلال لتحقيق مزيد من التطور والتوسع فى التعليم. والمحور الثالث تمثل فى مقاومة محاولات الإستعمار تمزيق الوحدة الوطنية والفكرية. وتمثل المحور الرابع فيما بذلته القوى الوطنية لتشجيع الجهود الأهلية فى التعليم حيث أسس الأهالى مدارس أهلية لمختلف المراحل.

وكان من الطبيعى أن تشهد البلاد - فى فترة الإستقلال التى يعنى بها هذا الفصل-السادس- نهضة تعليمية شاملة، حيث توفرت فى هذه الفترة أسباب هذه النهضة من استقلال وطنى ، ورخاء اقتصادى نتيجة ظهور البترول ووحدة وطنية بتوحيد الولايات الثلاث ، وأخيراً رغبة المواطنين العارمة فى النهوض بالتعليم تعويضاً لما فات من تقصير فيه ، ورغبة فى وضع أساس متين للنهضة الوطنية الشاملة.

وفترة الإستقلال اشتملت على مرحلتين ، مرحلة اتحاد الولايات الثلاث ، ومرحلة الوحدة الكاملة. ولذلك اختلفت مظاهر النهضة التعليمية فيها على النحو التالى : ففى المرحل الأولى تبلورت أهداف التعليم فى :

١- التوجه العربى للتعليم . ٢- ديمقراطية التعليم . ٣- الإدارة الديمقراطية للتعليم . كما اشتمل النظام التعليمى فى ليبيا على التعليم الإبتدائى ثم التعليم الإعدادى ثم الثانوى ، كما كان هناك التعليم المهنى والفنى والتعليم الدينى وإعداد المعلمين والمعلمات . وقد شهدت كل هذه الأنواع نهضة كبيرة فى أهدافها ومناهجها وطرق التعليم فيها وفى إدارتها .

غير أن هذه النهضة لم تتم بين يوم وليلة . وإنما تحتاج الأمر إلى وقت طويل وجهود شاقة . ذلك أن البلاد ورثت عن عهود الإستعمار اقتصاداً هزياً وتعليماً سادته التوجه الإستعمارى ، وأحوالاً اجتماعية كانت سيئة للغاية . فالصناعة كانت بدائية تقليدية . وهذا الوضع الإقتصادى أثر - بطبيعة الحال - على كل المرافق ومنها التعليم حيث عجزت الدولة عن تعميمه فضلاً عن تحسين نوعيته . غير أنه ما لبثت الجهود التى بذلت أن أنمرت ، فاتجهت الدولة منذ الإستقلال إلى توجيه التعليم الوجهة العربية الإسلامية ، وأصبح هناك التعليم الدينى والتعليم المدنى . وطبقت ديمقراطية التعليم ففتح المجال أمام جميع الناشئين فى القرى والمدن والمناطق النائية . وتغلبت الدولة على عجز التمويل للتعليم حيث حصلت على تعاون مثمر مع جميع الهيئات والمصادر ، ومنها الجهود الشعبية التى تبرعت بالمبانى والأراضى .

وعقدت الدولة اتفاقيات مع الدول الصديقة فحصلت منها على معونات للتعليم كبيرة . ونهض التعليم المهنى والفنى الذى ضم مستوى متوسطاً ومستوى راقياً . كما نهض التعليم الدينى الذى شمل أربع مراحل : مرحلة ما قبل الإبتدائى (المدارس القرآنية) والمرحلة الإبتدائية والمرحلة الثانوية والمرحلة العلمية . وشملت النهضة كذلك معهد إعداد المعلمين والمعلمات لتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين الذين اشتد الطلب عليهم نتيجة التوسع فى التعليم فى مختلف مراحلهم نتيجة تطبيق مبدأ الديمقراطية والمجانية .

أما فى مرحلة الوحدة الدستورية والإدارية فقد اتسمت النهضة التعليمية فيها بالسماة التالية :

١- أصبحت وزارة التربية والتعليم هى صاحبة السلطة الأولى فى وضع سياسية

التعليم وفى تقرير المناهج والكتب وتعيين المدرسين والمواطنين وبناء المدارس وفى الإشراف على العملية التعليمية وفى تدبير الميزانية. وإلى جانب الوزارة المركزية كانت تقوم إدارات التعليم فى المحافظات بشئون التعليم فيها تحقيقاً للإدارة المحلية.

٢- أخذت الدولة بمبدأ التخطيط للعمل على المستوى القومى ثم على المستوى التعليمى.

٣- إتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم.

٤- تعريف الطفل بمحيطه القومى الواسع وبمبادئ دينه.

٥- زيادة أعداد طلاب المدارس الثانوية.

٦- زيادة أعداد طلاب المدارس الفنية بغية تخريج الأعداد الكافية من الفنيين فى الزراعة والصناعة والتجارة.

٧- إعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل فى مختلف مراحل التعليم.

٨- توفير كافة الوسائل التعليمية الكفيلة بالعمل على رفع مستوى التعليم.

وفى عهد الإستقلال عرفت البنت طريقها إلى المدرسة الحديثة ، واستطاعت أن تنتصر على الكثير من الرواسب الحضارية بفضل إيمانها بنفسها ومساعدة الدولة لها ، ولقد تضاعف عدد تلميذات المرحلة الإبتدائية إلى ثمانية أضعاف. ومع ذلك كان هناك اختلال فى التوازن بين الذكور والإناث فى التعليم.

وشملت البرامج التعليمية التى كانت تقدم للمواطنين فى تلك الفترة ، برامج خاصة بالكبار من المواطنين الذين فاتتهم فرصة التعليم الرسمى وشملت هذه البرامج الخاصة بالكبار مجالات متعددة منها ما هو محدد بمستوى معين ومنها ما هو غير محدد. وكان وزارة المعارف تشرف على تقديم النوع الأول. أما النوع الثانى غير المحدد بمستوى معين فكانت تقوم بتقديمه مختلف المؤسسات والهيئات والشركات. وقد جرت العادة - فى هذا الشأن - أن تتم محو أمية الدارس على أربع دورات أساسية وفى كل دورة يقطع

الدارس مستوى تعليمياً يعادل سنة دراسية للتلميذ النظامي. وكانت برامج محو الأمية هذه مظهراً آخر من مظاهر ديمقراطية التعليم في البلاد في تلك الفترة. أما الفصل السابع والأخير في هذه الدراسة فقد عنى بمستقبل التعليم في ليبيا وما يتطلبه هذا المستقبل. وهناك ثلاثة عوامل ساعدت في تحديد هذه المتطلبات المستقبلية : استقرار الماضي كما تمثل في فصول الدراسة السابقة وما أنجزته ثورة الفاتح من سبتمبر ، ثم استشفاف المستقبل. وإعمالاً بهذه العوامل الثلاثة حدد الفصل السابع المتطلبات التالية اللازمة للتعليم :

- ١- تحسين المناهج الدراسية والممارسات الصفية : وذلك بأن تكون منبثقة من حاجات المجتمع من ناحية وذات معنى بالنسبة للمتعلم من ناحية أخرى. ثانياً : لا بد للمناهج أن ترتبط بتراث الأمة وتاريخها وقيمها الأصلية ، كما أنه لا بد للممارسات الصفية أن تنتقل من عملية الحفظ إلى عملية الفهم والتحليل والإبتكار.
- ٢- الإمتحانات : وذلك بجعلها تقيس القدرة على التفكير والتطبيق للمعرفة بدلاً من قياس قدرة الطالب على الحفظ والإستذكار.
- ٣- التعليم المهني : فالتعليم المهني الحالي في ليبيا لا يعد الطالب لفرص العمل المهني في الإقتصاد الليبي بشكل فعال. وعلى ذلك ينبغي تأسيس مدارس متعددة الأغراض أى مدارس ثانوية شاملة ، تقدم التعليم الأكاديمي والمهني لجميع الطلاب.
- ٤- تحسين نوعية تأهيل المعلمين : يجب أن يسود إعداد المعلمين التطبيق العملي النشط والعملي الجاد. ويجب على كل من المعلم والمتعلم أن يعكسا صورة الحياة الجديدة للمجتمع الليبي ، كما يجب أن تسود فكرة النمو المستمر وأثناء الخدمة. كما يجب بذل المزيد من الإهتمام بظروف المعلمين المادية والإجتماعية.
- ٥- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال : لم تلق هذه المرحلة من التعليم اهتماماً لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر. وعلى ذلك ينبغي للإدارة التربوية في ليبيا أن تضمن تعليماً جيداً للطفل في مرحلة الطفولة وقبل أن يدخل المدرسة الإبتدائية. وذلك لأهمية هذه المرحلة في السنوات القادمة من حياة الطفل.

٦- مزيد من اللامركزية فى إدارة التعليم : وذلك على أساس أن تقتصر وظيفة السلطات المركزية فى تحديد السياسة العامة بعد التشاور مع السلطات المحلية ورجال التربية والجامعات . وبعد ذلك يترك للإدارات المحلية سلطة التقيد بتلك السياسات التى اشتركت فى تحديدها وطبقاً للظروف المحلية الخاصة .

قائمة المراجع

- المراجع العربية

- المراجع الأجنبية

أولا: المراجع العربية

أ- التقارير والبحوث

- ١- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٨ ، طرابلس ، ١٩٨٩ .
- ٢- بنك ليبيا ، النشرة الإقتصادية ، سبتمبر ، أكتوبر ، ١٩٧٠ ، طرابلس .
- ٣- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، التنمية الإقتصادية في ليبيا ، طرابلس ، ١٩٦٠ .
- ٤- حكومة ولاية برقة ، نظارة المعارف ، نشرة الإحصاءات التعليمية للعام الدراسي ١٩٥٨/٥٧ ، بنغازي ، ١٩٥٩ .
- ٥- اللجنة الشعبية للتعليم ، تطور التعليم في ليبيا للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٩٠ ، التقرير الوطني ، طرابلس ، ١٩٩١ .
- ٦- المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية ، تقرير عن التعليم الأساسي بالجامهيرية العظمى ، طرابلس ، ١٩٩٤ .
- ٧- المملكة الليبية ، قانون التعليم رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ ، لائحة التعليم الإبتدائي .
- ٨- المؤسسة الوطنية للنفط ، معلومات وحقائق وأرقام ، طرابلس ، ١٩٦٨ .
- ٩- نظارة معارف برقه ، تقرير عن حالة التعليم في ولاية برقه ، الوثائق التربوية ، طرابلس ، ١٩٥٤ .
- ١٠- وزارة التخطيط والتنمية ، المجموعة الإحصائية ، طرابلس ، ١٩٧٤ .
- ١١- وزارة التخطيط والتنمية ، تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية وارتباطه بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وثائق التخطيط ، طرابلس ، ١٩٧٣ .
- ١٢- وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، طرابلس ، ١٩٦٨ .
- ١٣- وزارة التخطيط والتنمية ، تقييم أوضاع التعليم والتدريب المهني في ضوء الإحتياجات من القوى العاملة ذات المؤهلات الفنية العليا في ليبيا ، وثيقة رقم (٥) ، طرابلس ، ١٩٧٣ .
- ١٤- وزارة التخطيط والتنمية ، موجز لتطور أنظمة التخطيط في ليبيا ، طرابلس ، ١٩٧٣ .
- ١٥- وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ليبيا من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، طرابلس ، ١٩٧٤ .
- ١٦- وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التعليم في ليبيا من العام ١٩٥١/٥٠ إلى العام ١٩٦٧/٦٦ ، طرابلس ، ١٩٦٨ .

- ١٧- وزارة التعليم والتربية ، مركز التوثيق التربوي ، بحث بعنوان إعداد القوى العاملة على مستوى العمال المهرة والفنية فى ج.ع.ل ، طرابلس ، ١٩٧٣ .
- ١٨- وزارة التربية والتعليم ، نظام التعليم فى ليبيا ، طرابلس ، ١٩٦٨ .
- ١٩- وزارة التربية والتعليم ، بحوث مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقتصادي فى الدول العربية ، طرابلس ، ٩ - ١٤ أبريل ١٩٦٦ .
- أ - تطور التعليم فى ليبيا ، بحث رقم (١) .
- ب- التعليم والخطة الخمسية الأولى ، بحث رقم (٣) .
- ج- التعليم الدينى فى ليبيا ، بحث رقم (٤) .
- د - التعليم الفنى والمهنى فى ليبيا ، بحث رقم (٥) .

ب- الكتب :

- ٢٠- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، الجزء الأول ، مطبعة الإعتاد ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- ٢١- أحمد النائب الأنصارى ، المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب ، مكتبة الفرجانى ، طرابلس ١٩٧٠ .
- ٢٢- أحمد على الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته ، دار مكتبة النور ، طرابلس ١٩٦٧ .
- ٢٣- أحمد على الفنيش ، أصول التربية ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ١٩٩٣ .
- ٢٤- أحمد مختار عمر ، النشاط الثقافى لليبيا من الفتح الإسلامى حتى بداية العصر التركى ، الجامعة الليبية ، كلية التربية ، طرابلس .
- ٢٥- الهادى مصطفى أبو لقمه ، الإستعمار الإستيطانى فى ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٨٤ .
- ٢٦- الهادى مصطفى أبو لقمه ، دراسات ليبية ، دار الفكر ، طرابلس ١٩٨٦ .
- ٢٧- الهادى مصطفى أبو لقمه وسعد القنيرى ، الجماهيرية دراسة فى الجغرافيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ١٩٩٥ .
- ٢٨- بشير بوشع ، وثائق تاريخية إجتماعية ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، طرابلس ١٩٨٢ .
- ٢٩- تيسير بن موسى ، المجتمع العربى الليبى فى العهد العثمانى ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ١٩٨٨ .
- ٣٠- جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٨ .
- ٣١- جميل هلال ، دراسات فى الواقع الليبى ، مكتبة الفكر ، طرابلس ١٩٦٢ .

- ٣٢- ج.ف. نيلر: الأصول الثقافية للتربية، مقدمة في أنثروبولوجيا التربية، ترجمة محمد منير مرسى ومحمد عزت عبد المقصود ويوسف ميخائيل أسعد،
- ٣٢- جون رايت، تاريخ ليبيا من أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازردى، دار الفرجانى، طرابلس ١٩٨٢.
- ٣٣- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضى والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٢.
- ٣٤- حسين كمال بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
- ٣٥- خليفه محمد التليسى، حكاية مدينة، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٧١.
- ٣٦- رأفت غنيمى الشيخ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة، دار الحقيقة بنغازى ١٩٧٢.
- ٣٧- رولاند دى ماركو، طلينة الأفارقة، التعليم المحلى الحكومى فى المستعمرات الإيطالية، ١٨٩٠-١٩٣٦م، ترجمة عبد القادر المحيشى، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس ١٩٨٨.
- ٣٨- زياد حمدان إبراهيم، التطور التربوى فى العصر الحديث، منشورات دار الحياة، بيروت ١٩٩٠.
- ٣٩- سعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم فى مصر، عالم الكتب، القاهرة.
- ٤٠- سيد إبراهيم الجيار، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية، دار الثقافة، القاهرة ١٩٧١.
- ٤١- صالحه سنقر، التوجيه التربوى وتدريب المعلم، مطبعة جامعة دمشق ١٩٨٧.
- ٤٢- صبحى قنوس وآخرون، ليبيا فى عشرين سنة ١٩٦٩ - ١٩٨٩م، التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس ١٩٩٠.
- ٤٣- صدقى أحمد الدجاني، ليبيا قبل الإحتلال الإيطالى، الدار الفنية الحديثة، طرابلس ١٩٧٥.
- ٤٤- صلاح العقاد، البترول وأثره فى السياسة والمجتمع العربى، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣.
- ٤٥- عبد الله أبو محمد التيجانى، رحلة التيجانى، المطبعة الرسمية، تونس ١٩٥٨.
- عبد الله الأمين النعمى، المناهج وطرق التدريس عند القابسى وابن خلدون، مركز جهاد الليبيين، الدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٨٠.
- ٤٦- عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوى، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦.
- ٤٧- عبد اللطيف البرغوثى، تاريخ ليبيا الإسلامى من الفتح الإسلامى حتى بداية العصر العثمانى، جامعة قاريونس، بنغازى ١٩٧٨.
- ٤٨- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ١٩٦٦.

- ٤٩- عبد القادر جامى ، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الأسطى ، دار المصراتى ، طرابلس ١٩٧٣ .
- ٥٠- عبد المؤمن فرج الفقى ، الإدارة المدرسية المعاصرة ، جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٩٤ .
- ٥١- عثمان الكعاك ، مراكز الثقافة في المغرب ، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٥٢- عزيزه محمد الشيبانى ، أثر رياض الأطفال على التكيف الإجتماعى ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ١٩٩٢ .
- ٥٣- على أحمد عتيقه ، أثر البترول على الإقتصاد الليبى ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- ٥٤- عمر بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا ، مكتبة الفرغانى ، طرابلس .
- ٥٥- عمر التومى الشيبانى ، آراء في الإصلاح التربوى ، دار الكتاب الليبى ، طرابلس ١٩٩١ .
- ٥٦- غى أفانزىنى ، الجمود والتجديد في التربية المدرسية ، ترجمة عبد الله عبد الدائم ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨١ .
- ٥٧- فاطمة الجيوش ، التربية العامة ، جامعة دمشق ، الطبعة الرابعة ١٩٩٥ .
- ٥٨- مجدى خدرى ، ليبيا الحديثة في تطورها السياسى ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٦ م .
- ٥٩- محمد إبراهيم عبد الهادى ، التعليم الدينى في ليبيا ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٩٥ .
- ٦٠- محمد المبروك المهودى ، جغرافية ليبيا البشرية ، جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٩٠ .
- ٦١- محمد الفالوقى ورمضان القذافى ، التعليم الثانوى في البلاد العربية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ١٩٩٠ .
- ٦٢- محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٦٣- محمد الهادى عفيفى ، في أصول التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٦٣- محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ - ١١١٤ م ، مكتبة النسر للطباعة ، القاهرة .
- ٦٤- محمد فؤاد شكرى ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٩ .
- ٦٥- محمد مصطفى الشركسى ، لمحات عن الأوضاع الإقتصادية في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ١٩٧٦ .
- ٦٦- محمد مصطفى بدران ، الثورة الليبية والإنسان المعاصر ، دار مكتبة الأندلس بنغازى ١٩٧٣ .
- ٦٧- محمد مصطفى زيدان ، أيديولوجية الثورة الليبية ، دار مكتبة الأندلس ، بنغازى ١٩٧٣ .

- ٦٨- محمد منير مرسى ، التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- ٦٩- محمد ناجى ، تاريخ طرابلس الغرب ، الجامعة الليبية ، طرابلس ١٩٧٢ م .
- ٧٠- محمد ناجى ومحمد نورى ، طرابلس الغرب ، مكتبة الفكر ، طرابلس ١٩٧٢ م .
- ٧١- مصطفى أبو شعالة ، بنية النظام التعليمى وتطوره ، دراسة تحليلية مقدمة لمنتدى الفكر العربى بباريس ، ١٩٩٠ .
- ٧٢- مصطفى عبد الله بعبو ، دراسة فى التاريخ اللوى ، مطابع عابدين ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٧٣- منير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٨٢ .
- ٧٤- نقولا زياده ، محاضرات فى تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطنالى إلى الإستقلال ، معهد الدراسات العربية العالى ، الجامعة العربية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٧٥- نقولا زياده ، ليبيا من الإستعمار الإيطنالى إلى الإستقلال ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٧٦- وهيب سمعان ومحمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .

ج - الرسائل العلمية :

- ٧٧- إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسة تاريخية للتعليم فى إقليم نجد فى الفترة من عام ١٨١٩ م إلى عام ١٩٢٦ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٧ .
- ٧٨- أحمد محمد القمطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية فى الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٥ دراسة تاريخية تحليلية ميدانية ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة الأزهر - ١٩٧٦ .
- ٧٩- رشوان محمود جاب الله ، تاريخ التعليم العام فى مصر من سنة ١٩٢٢ م إلى سنة ١٩٥٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب قسم التاريخ - جامعة عين شمس ١٩٩١ .
- ٨٠- شبل بدران محمد الغرب ، الأبعاد الإقتصادية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ م إلى عام ١٩٦٧ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية جامعة طنطا ١٩٨٢ .
- ٨١- على عثمان الترم ، تطور التعليم العام فى السودان ، رسالة ماجستير فى التربية غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٠ .

٨٢- مصطفى عبد الله رجب ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة التعليم في البحرين في الفترة من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٧٠م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٧١ .

د- الوثائق والدوريات :

- ٨٣- وثائق عربية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .
- ٨٤- وثائق تركية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .
- ٨٥- وثائق إيطالية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .
- ٨٦- حكمت أبو زيد ، ملامح الشخصية البدوية ، الحلقة الثانية ، مجلة الحكمة ، كلية التربية ، جامعة الفاتح ، طرابلس ١٩٧٧ .
- ٨٧- حولية الثقافة العربية ، السنة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٤٩ .
- ٨٨- حولية الثقافة العربية ، السنة الثانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- ٨٩- فؤاد إسحاق ، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، السنة الثالثة ، سبتمبر ١٩٨١ .

هـ- تقارير الأمم المتحدة :

- 90- Annual report of the United Nations Commissioner in Libya . presented in consaltation with the council for Libya , General Assembly , official records : Fifth session supplement No. 15/A/1340. Lake success , New York , 1950.
- 91- Second annual report of the United Nations Commissioner in Libya , prepared in consultation with the council for Libya , General Assembly , Official records : Sixth session , supplement , No. 17 (A/1949).
- 92- U. N. Official - records , of the Fourth sессion of the General Assembly , 1944.

ثانيا : المراجع والدراسات الأجنبية

- 93- Brameld , Thedor , Philosophies of Education , in Cultural Perspective , The Dryden Press , New York 1958.

- 94- Butts , Freeman : A cultural History of Western Education : McGraw Hill , Book Company , Inc. 1955.
- 95- Cachia , Antony J. " Libya Under the second Ottman occupation , 1835 - 1911 " Tripoli Govrnment Press , 1945.
- 96- Steel , Greige A. History of education in Tripolitania , Tripoli , 1948.
- 97- Magassbi , Mohamed M , " Perceptions of the higher Education System and Manpower Development in Libya , Unpublished Ph. D desertion , the George Washington University , 1984.